E

التوزيع: عـــام
E/ECWA/XII/10
٣١ آذار/مارس ١٩٨٥
الاصل: بالانكليزيـــة

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
2 0 APR 1985
LIBRARY

الأمم المتحـــدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آســـيا

الدورة الثانية عشـــرة
٢٠-٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥
بغـــداد

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقـــت

التعاون فيما بين البلدان الناميـــــة ومع المنظمات الاقليميـــــة

(مذكرة من الامين التنفيـــــذى)

85-0366

(مذكرة من الامين التنفيـــذى)

تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليميـة

اعتمد المجلس الاقتصادى والاجتماعي بتوافق الآراء في ٥ آب/اغسطس ١٩٧٦ القرار ٢٠٤٣ (د-٦١) الذى سلم بأن اللجان الاقليمية، بما لها من خبرة في تعزيز التعاون الاقليمي ودون الاقليمي، تشكل المؤسسات المناسبة في الامم المتحدة للعمل كمراكز لصياغة وتنسيق وتنفيذ البرامج الرامية الى تعزيز التعاون الاقتصادى والتعـــاون التقني الاقاليمي في مناطقها المعنية أى تعزيز التعاون الاقتصادى والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فان برنامج العمل، الذى اعتمده المؤتمـــر الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية، الذى عقدتـــه في كاراكاس بفنزويلا مجموعة الـ ٧٧، قد أكد، في جملة أمور، على أوجه التكامل الفعلية والممكنة القائمة فيما بين البلدان النامية التي يوفرها التعاون الاقتصادى فيما بيـــن البلدان النامية وكذلك الابعاد الاقليمية لهذا التعاون. وأبرز البرنامج المذكـــور أيضا ميادين العمل المختلفة ذات الأولوية في مجالات التجارة، والتكنولوجيا، والاغذية والزراعة، والطاقة، والمواد الاولية، والتمويل، والتصنيـــع.

ويشكل برنامج عمل كاراكاس الآن الاطار الأوسع والأكثر تحديدا للقيام بمبادرات ملموسة لجعل التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية حقيقة قائمة. ويؤكد فـــي الوقت نفسه من جديد على أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه وسيلة لتعزيز وتنفيذ التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في اطار التوصيات الواردة في خطة عمل بونيس أيرس التي تحث حكومات البلدان النامية على ان تعمد بعون مـــن الهيئات الانمائية في منظومة الامم المتحدة ولا سيما اللجان الاقليمية، الى النظر، فـــي جملة أمور، في الشروع في برامج مشتركة لتطوير وتعزيز التعاون الاقاليمـــي.

ويتم بصورة دورية النظر في تنفيذ برنامج عمل كاراكاس من قبل اللجنة الحكوميـة الدولية للمتابعة والتنسيق التابعة لمجموعة الـ ٧٧ والتي تتجه حاليا بثبات نحو اتخاذ خطوات ملموسة ومحددة بقـــدر أكبـــر لوضع التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية موضع التنفيذ ولا سيما في المجالات ذات الاولوية التي أبرزها برنامج عمـــل كاراكـــاس.

وبالنظر الى الصورة الكئيبة للاقتصاد العالمي وتدهور الموارد المتاحة لدى المؤسسات الانمائية المتعددة الاطراف فضلا عن المحددات الاقتصادية والاجتماعيـة التي توثر بصورة مباشرة وعاجلة على جميع مناطق العالم، فان الاستفادة من الخبـرات الاقليمية على الصعيد الاقاليمي تصبح جانبا متزايد الاهمية من جوانب التعاون الاقتصادى والتعـاون التقنـي بيـن البلـــدان الناميـــة. وقد رجا المجلس الاقتصـــادى والاجتماعي في قراره ٦٦/٩٨٣ الموءرخ في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٨٣، من الامين العام ان يتخذ خطوات مناسبة لضمان التنسيق والتعاون في اعداد وتنفيذ البرامج والانشطة ذات الصلة للجان الاقليمية فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى والتقني الاقاليمي بين البلدان الناميـــة.

وعملا بالقرار المشار اليه أعلاه، فقد اجتمع في أديس أبابا في الفترة من ٢١ الى ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٥ الاعضاء التنفيذيون للجان الاقليمية بغية وضع مقترحات محددة تستطيع اللجان الاقليمية بموجبها المساهمة في تنفيذ برنامج عمل كاراكاس بشأن التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وحضر الاجتماع أيضا رئيس مجموعة الـ ٧٧. وفيما يلي ملخص لما تم التوصل اليه من توافق في الآراء خلال هذا الاجتماع.

وتجدر الاشارة، بادئ ذي بدء الى أن دور الاكوا في مجالي التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، شأنها في ذلك شأن بقية اللجان الاخرى، هو في الأساس تعزيز ودعم وتنسيق الترتيبات التعاونية فيما بين بلدان المنطقة. ويتم تنفيذ هذا النشاط في اطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين و/أو في سياق العمليات الممولة من خارج الميزانية التي يجرى الاضطلاع بها أيضا على الاصعدة دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية. وقد عرضت الاكوا في دورتها الحادية عشرة بموجب الوثيقة E/ECWA/XI/12 صورة تفصيلية عن المجالات التي تشارك فيها.

وكان المشتركون في اجتماع أديس أبابا المشار اليه، مدركين للحاجة الى ضرورة ان تكون المقترحات المتعلقة بالتعاون الاقليمي محددة بقدر الامكان وان تولي الاعتبار الواجب للعقبات التي تواجهها اللجان الاقليمية فيما يتعلق بالموارد المالية والموظفين؛ وعلى هذا فقد تم اقتراح أفكار المشاريع التالية في مجال التعاون الاقاليمي:

١- تيسير وترويج التجارة

(أ) تيسير التجارة: تضطلع بهذا النشاط اللجان الاقليمية بالتعاون مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومركز التجارة الدولية والوكالات الاخرى المعنية.

(ب) ترويج التجارة: يتم تنفيذ هذا النشاط بين بلدان نامية مختارة وذلك فيما يتعلق بسلع مختارة وبالتعاون مع الاونكتاد، ومركز التجارة الدولية والوكالات الاخرى المعنية.

(ج) ترويج التجارة بين البلدان الافريقية والعربية: يتم القيام بهذا النشاط بصورة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا.

(د) المعلوماتية في مجال التجارة: تعالج فكرة المشروع هذه النتائج المترتبة على الاجراءات التجارية الدولية بغية ترويج وتنسيق استخدام تقنيات جديدة وتوحيد البيانات ذات الصلة.

٢- النقل والاتصالات

تبين ان هذا القطاع ملائما للغاية للتعاون الاقاليمي وعلى هذا تم تحديد مشروع بعنوان "تيسير حركة المرور الدولية بين مناطق اللجان الاقليمية المختلفة".

٣- الزراعة

يتصل المشروع الذى تم تحديده بما يلي : (أ) نظم الائتمان والادخار الزراعي ، و (ب) الامن الغذائي ولاسيما نظام الانذار المبكر.

٤- الصناعة

(أ) اقترحت فكرة اقامة مشروع للاسمدة على الصعيدين الاقاليمي والمشترك بين الوكالات.

٥- الموارد الطبيعية والطاقة

يتمثل القطاعان الرئيسيان المفيدان للتعاون الاقاليمي واللذان تم تحديدهما بموجب هذا البند من تنمية الموارد المعدنية وتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وتم الاتفاق على ضرورة ان يتم بموجب القطاع الاول اقتراح فكرة مشروع لتطوير الخبرات الرامية الى تعزيز القدرة التفاوضية للبلدان النامية ولاسيما فيما يتصل بالعقود الدولية ونقل التكنولوجيا .

أما في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، فان تطوير طاقة الغاز الحيوى والطاقة الشمسية والطاقة الريحية قد جرى تحديده كأساس للتعاون في هذا الشأن.

٦- التكنولوجيا والمعلوماتية

رأى المشتركون في الاجتماع المنعقد في أديس أبابا أن النظام النموذجي للمعلومات التكنولوجية ، الذى يموله برنامج الامم المتحدة الانمائى لتبادل المعلومات والبيانات بشأن قطاعات تكنولوجية مختارة ، ينبغي ربطه بجميع اللجان الاقليمية. وفيما يتعلق بالمعلوماتية ، أبدت اللجنة الاقتصادية لاوروبا استعدادها لتقديم المساعدة في هذا المجال ، لاسيما فيما يتصل بأثر التطور السريع للمعلوماتية على العلاقات التجارية بين شتى المناطق.

٧- المستوطنات البشرية

تم اختيار فكرة اقامة مشروع لاستحداث مواد بناء لتشييد بيوت منخفضة التكلفة كأحد المشروعات المقترحة في مجال التعاون الاقاليمي .

٨- التنمية الاجتماعيـــة

تم الاتفاق على فكرة مشروع بشأن توفير فرص العمل في المناطق الريفية مع الاشارة بصفة خاصة الى المرأة والشباب. ونوقشت مسألة الموارد المتاحة لدى اللجان الاقليميـة لتنفيذ المشروعات المشار اليها أعلاه واقترحت النهج العملية التاليـة:

(١) ضرورة اعطاء أولوية عليا في برامج اللجان الاقليمية لتعزيز التعاون الاقتصادى والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وضرورة اعادة توزيع الموارد لهذا الغرض؛

(٢) ضرورة زيادة الانتفاع من موارد برنامج الامم المتحدة الانمائي على الاصعدة القطرية والاقليمية والاقاليمية والعالمية لدعم مشروعات وبرامج التعاون الاقتصادى والتعاون التقني فيما بين البلدان الناميـة؛

(٣) الحاجة الى تضافر الجهود لزيادة توافر الموارد من خارج الميزانية بما فـي ذلك الموارد التي قد تأتي من البلدان النامية ذاتهـا؛

(٤) ضرورة كفالة التمويل المستمر لأنشطة التعاون الاقتصادى والتعاون التقنـي فيما بين البلدان النامية باد ماج هذه الانشطة في برامج العمل والاولويات؛

(٥) ضرورة انشاء قنوات اتصال فعالة مع المنظمات والوكالات والاجهزة التابعةلمنظومةالامم المتحدة لمضاعفة الموارد واستخدامها بصورة أفضل ولتجنب ازدواجية الجهـود.

وسلم المشتركون في اجتماع أديس أبابا بأن التنفيذ الفعال لمشروعات التعاون الاقتصادى والتعاون التقني لا يعتمد على توافر التمويل فحسب. وانما يعتمد أيضـا على الكفاءة في جمع ونشر المعلومات وعلى الارادة السياسية للبلدان المعنية. وتقرر أيضا ان تكون أفكار المشاريع المذكورة أعلاه موضوع مشاورات بين اللجان الاقليمية بغية اعـداد وصياغة وثائق للمشروعات ذات الصلة التي ستتضمن خططا محددة للعمل وجدولا زمنيـا محددا للتنفيذ. وسيتم حينئذ احاطة مجموعة الـ ٧٧ علما بالمشروعات المقترحة. كمـا سيجرى الاتصال بالدول المعنية الاعضاء في الاكوا في المراحل الاولى لبلورة أية مشروعات مقترحة للتعاون الاقتصادى والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وذلك للتشـاور معها واشراكها في تنفيذ هذه المشـروعات.